النظام المصرفي الجزائري شهد عدة إصلاحات خلال العقود الأخيرة، والتي كانت متماشية مع التوجهات السياسية والاقتصادية للبلاد. هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تطوير القطاع المالي، تعزيز الاستقرار الاقتصادي،ـ التوجهات السياسية والاقتصادية: بعد الاستقلال، ولكن مع بداية التسعينات، ومع بداية التحولات الاقتصادية في العالم، بدأت الجزائر تتجه نحو اقتصاد السوق مع التعددية السياسية والاجتماعية، فكان من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي لمواكبة هذه التحولات.● الإصلاحات: تحرير النظام المصرفي: في بداية التسعينات، بدأت الجزائر في فتح النظام المصرفي أمام القطاع الخاص، مما أدى إلى ظهور بنوك خاصة بعد سنوات من هيمنة البنوك العامة. وأصبحت الجزائر تعمل بموجب قانون النقد والقرض الذي أقر في عام 1990.● الأهـــداف:ـ تحسين إدارة القطاع المالي والمصرفي.ـ تشجيع الاستثمارات الخاصة.ـالتوجهات السياسية والاقتصادية:بعد أزمة السنوات العشر (1991–2000)، التي تسببت في ضغوط اقتصادية كبيرة، بدأ الاقتصاد الجزائري في التعافي تدريجياً بسبب ارتفاع أسعار النفط. وتركزت سياسة الحكومة على إصلاح الاقتصاد وتحديث النظام المصرفي لمواكبة التطورات العالمية.الإصلاحات: ـتأسيس بنك الجزائر الجديد: تعزيز دور بنك الجزائر كمشرف أساسي على النظام المصرفي.ـإصلاحات تقنية وتنظيمية: تطوير البنية التحتية للبنوك في مجال الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية، ودخلت البنوك الأجنبية إلى السوق الجزائرية.● * الأهـداف:ـ تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.ـالإصلاحات في العقد الأخير (2010–2020):* التوجهات السياسية والاقتصادية: بدأ الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات بسبب تراجع أسعار النفط، وهو ما أثر على الاقتصاد الوطني بشكل كبير. بدأت الجزائر في اتخاذ خطوات جادة لتنويع الاقتصاد، واستهدفت السياسة المصرفية دعم هذا التوجه من خلال تحسين النظام المالي والمصرفي.الإصلاحات:الإصلاحات الهيكلية في البنوك: تم توجيه البنوك الحكومية نحو تحسين الكفاءة التشغيلية، من خلال تحديث أنظمتها التقنية وتنويع خدماتها. حيث تم افتتاح أول بنك إسلامي في الجزائر في 2011.إدخال النظام الإلكتروني والدفع عبر الهاتف المحمول: وذلك بهدف تحسين الشمول المالي ورفع مستوى الخدمات البنكية.ـ تعزيز دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية.ـ تحقيق الاستقلالية للبنك المركزي.ـ تحسين أدوات السياسة النقدية.ـ مواجهة تذبذب أسعار النفط عبر تنويع الاقتصاد الوطني.ـ البيروقراطية: يعاني النظام المصرفي من كثرة الإجراءات البيروقراطية التي قد تعيق تقديم الخدمات بشكل سريع وفعال.ـمحدودية الشمول المالي: لا تزال نسبة كبيرة من السكان الجزائريين خارج نطاق النظام المصرفي، خاصة في المناطق الريفية.ـالمصرفي الجزائري للتمويل البنكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: ما زالت البنوك الجزائرية تتجنب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب المخاطر العالية والافتقار إلى ثقافة ريادة الأعمال.ـالآفاق المستقبلية: يتعين على الحكومة الجزائرية:ـتحفيز القطاع الخاص: من خلال تعديل السياسات البنكية لتشجيع الاستثمارات الخاصة والمشاريع الناشئة.ـ تعزيز الشمول المالي: عبر توسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية وتعزيز التعليم المالي.ـتطوير التمويل البديل: مثل التمويل الإسلامي، لقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة إصلاحات هامة، كان أبرزها تحرير النظام المصرفي، تنويع الخدمات المصرفية،

Summarized by © lakhasly.com